

خلال اجتماع استثنائي مع إدارة البورصة لمناقشة الطلب بعد تراجع إيراداتها

# اللجنة الخماسية لشركات الوساطة تطالب بتوزيع أرباح «صندوق الضمان»



قاليح الرقبية

اجتمعت اللجنة الخماسية لشركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية مع رئيس صندوق ضمان عمليات الوساطة ونائب مدير عام السوق لشؤون التداول فالح الرقبية وبحضور عضو مجلس إدارة الصندوق عبدالعزيز المرزوق، وذلك لمناقشة المطالبات التي تقدمت بها شركات الوساطة إلى إدارة البورصة.

وقالت مصادر متابعه لـ «الأنباء» ان المطالبات تتعلق بتوزيع أرباح نقدية على مساهمي الصندوق. وذلك بعد مناقشتها مع

مدير عام البورصة حامد السيف، مبيخة ان تحقيق هذا المطلب بالأخص سيعزز العلاقة بين إدارة السوق وشركات الوساطة.

وأشارت الى ان ذلك المطلب سيساعد شركات الوساطة على بناء بنية تحتية تكنولوجية لمواكبة النظام الجديد «ناسداك او ام اكس» خاصة في ظل تراجع إيرادات شركات الوساطة وارتفاع المصاريف المقررة عليها.

وأضافت المصادر ان المطالبة بتوزيع الأرباح النقدية على شركات الوساطة تعتبر مطلباً قانونياً لا يتجاوز النظام

## «الخليج للاستثمار» تبيع 151 مليون دولار لـ 2010 بنمو 66%

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار أن صافي أرباحها ارتفع بنسبة قدرها 66% لتبلغ 151 مليون دولار في سنة 2010، مقارنة مع 91 مليون دولار في سنة 2009.

وقد اعتمدت الجمعية العمومية للمؤسسة هذه النتائج في اجتماعها الذي عقده يوم الخميس الماضي.

وقد أثنى رئيس مجلس الإدارة زكريا جهرس على أداء المؤسسة القوي قائلاً: «لقد حققت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال العام 2010 إنجازات جيدة على عدة محاور، من حيث ارتفاع مستويات الربحية، وتعزيز القاعدة الرأسمالية، وتحسين معدلات السيولة والرافعة المالية، وتخفيض معدلات المخاطر، وبموازاة التحسين في مؤشرات الأداء المالية، فقد قامت المؤسسة بإضافة العديد من المشاريع المهمة لحفظتها الاستثمارية وانتهت من تنفيذ عدة مبادرات ساهمت بدورها في التوظيف الأمثل لموارد المؤسسة، وتدعيم نظم الرقابة على المخاطر والارتفاع بنظم الحوكمة بشكل عام على نحو يؤكد تميز مؤسسة الخليج للاستثمار كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة، وتطلعا إلى المستقبل، فإنني أتوقع أن الأسس المتينة للمؤسسة ستتمكنها من تحقيق المزيد من الإنجازات المستقبلية».

وقد ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية لعام 2010 بنسبة 46% لتصل إلى 223 مليون دولار والتي تحسنت من العوائد الجيدة لأنشطتها الرئيسية، كما تم تعزيز القاعدة الرأسمالية للمؤسسة بمبلغ يعادل 367 مليون دولار يتمثل في الأرباح المحققة وأرباح تقييم الاستثمارات، حيث ارتفعت حقوق المساهمين في نهاية العام إلى مستوى 2117 مليون دولار أي بمعدل زيادة نسبتها 21% مقارنة بالعام الماضي، ولقد أسهمت كل من القاعدة الرأسمالية القوية مع جودة أصول المؤسسة في تعزيز معدل الشريحة الأولى لكفاءة رأس المال عند مستوى 30%.

ومما يجدر ذكره أن الرافعة المالية قد بلغت مستويات متخفضة عند نسبة قدرها 2,7 مرة الأمر الذي يعكس انخفاض معدلات المخاطرة. وفي نهاية العام احتفظت المؤسسة بمعدلات سيولة مرتفعة في صورة أرصدة نقدية بالبنوك يبلغ 654 مليون دولارا، علاوة على استثمارات سائلة أخرى تزيد على 3000 مليون دولار. وعلق الرئيس التنفيذي للمؤسسة هشام الرزوقي على هذه النتائج قائلاً: «لقد كان عام 2010 من الأعوام الجيدة للمؤسسة بمقاييس عدة، فقد تأكدت مرة أخرى مرونة المؤسسة وقدرتها على اجتياز التحديات والمصاعب التشغيلية خلال العامين السابقين من خلال استمرار تحقيق معدلات ربحية جيدة جنباً إلى جنب مع تدعيم المركز المالي، وإنه لن دواعي السرور أن تحقق جميع أنشطة المؤسسة أداء طيباً خلال عام 2010 بما يزيد على العوائد المستهدفة وفي ظل الإطار المحدد للرقابة على المخاطر، فبالإضافة إلى التحسين في مؤشرات الأداء المالية، فقد نجحت المؤسسة في التوسع في أنشطتها في المنطقة، واستشرافاً للمستقبل، فإنني على يقين بأن القاعدة الراسخة التي تقف عليها ستؤهلنا للانطلاق نحو تحقيق أهدافنا بما يعود بالنفع على الدول المساهمة ومنطقة الخليج التي نخدمها».

وقد أنشأت مؤسسة الخليج للاستثمار وهي مؤسسة مالية إقليمية رائدة في صناعة المال والاستثمار في العام 1983 بهدف دعم التعاون الاقتصادي الإقليمي وتطوير القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، وتمتلك المؤسسة بالتساوي حكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستطاعت منذ تأسيسها أن تحقق إنجازات ضخمة في مشاريع البنى التحتية ومختلف الأنشطة الاقتصادية كالخدمات المالية، والبترول وكيمويات والمعادن، والطاقة الكهربائية، والاتصالات وغيرها.

وقد أثنى رئيس مجلس الإدارة زكريا جهرس على أداء المؤسسة القوي قائلاً: «لقد حققت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال العام 2010 إنجازات جيدة على عدة محاور، من حيث ارتفاع مستويات الربحية، وتعزيز القاعدة الرأسمالية، وتحسين معدلات السيولة والرافعة المالية، وتخفيض معدلات المخاطر، وبموازاة التحسين في مؤشرات الأداء المالية، فقد قامت المؤسسة بإضافة العديد من المشاريع المهمة لحفظتها الاستثمارية وانتهت من تنفيذ عدة مبادرات ساهمت بدورها في التوظيف الأمثل لموارد المؤسسة، وتدعيم نظم الرقابة على المخاطر والارتفاع بنظم الحوكمة بشكل عام على نحو يؤكد تميز مؤسسة الخليج للاستثمار كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة، وتطلعا إلى المستقبل، فإنني أتوقع أن الأسس المتينة للمؤسسة ستتمكنها من تحقيق المزيد من الإنجازات المستقبلية».

وقد ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية لعام 2010 بنسبة 46% لتصل إلى 223 مليون دولار والتي تحسنت من العوائد الجيدة لأنشطتها الرئيسية، كما تم تعزيز القاعدة الرأسمالية للمؤسسة بمبلغ يعادل 367 مليون دولار يتمثل في الأرباح المحققة وأرباح تقييم الاستثمارات، حيث ارتفعت حقوق المساهمين في نهاية العام إلى مستوى 2117 مليون دولار أي بمعدل زيادة نسبتها 21% مقارنة بالعام الماضي، ولقد أسهمت كل من القاعدة الرأسمالية القوية مع جودة أصول المؤسسة في تعزيز معدل الشريحة الأولى لكفاءة رأس المال عند مستوى 30%.

ومما يجدر ذكره أن الرافعة المالية قد بلغت مستويات متخفضة عند نسبة قدرها 2,7 مرة الأمر الذي يعكس انخفاض معدلات المخاطرة. وفي نهاية العام احتفظت المؤسسة بمعدلات سيولة مرتفعة في صورة أرصدة نقدية بالبنوك يبلغ 654 مليون دولارا، علاوة على استثمارات سائلة أخرى تزيد على 3000 مليون دولار. وعلق الرئيس التنفيذي للمؤسسة هشام الرزوقي على هذه النتائج قائلاً: «لقد كان عام 2010 من الأعوام الجيدة للمؤسسة بمقاييس عدة، فقد تأكدت مرة أخرى مرونة المؤسسة وقدرتها على اجتياز التحديات والمصاعب التشغيلية خلال العامين السابقين من خلال استمرار تحقيق معدلات ربحية جيدة جنباً إلى جنب مع تدعيم المركز المالي، وإنه لن دواعي السرور أن تحقق جميع أنشطة المؤسسة أداء طيباً خلال عام 2010 بما يزيد على العوائد المستهدفة وفي ظل الإطار المحدد للرقابة على المخاطر، فبالإضافة إلى التحسين في مؤشرات الأداء المالية، فقد نجحت المؤسسة في التوسع في أنشطتها في المنطقة، واستشرافاً للمستقبل، فإنني على يقين بأن القاعدة الراسخة التي تقف عليها ستؤهلنا للانطلاق نحو تحقيق أهدافنا بما يعود بالنفع على الدول المساهمة ومنطقة الخليج التي نخدمها».

وقد أنشأت مؤسسة الخليج للاستثمار وهي مؤسسة مالية إقليمية رائدة في صناعة المال والاستثمار في العام 1983 بهدف دعم التعاون الاقتصادي الإقليمي وتطوير القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، وتمتلك المؤسسة بالتساوي حكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستطاعت منذ تأسيسها أن تحقق إنجازات ضخمة في مشاريع البنى التحتية ومختلف الأنشطة الاقتصادية كالخدمات المالية، والبترول وكيمويات والمعادن، والطاقة الكهربائية، والاتصالات وغيرها.

وقد أثنى رئيس مجلس الإدارة زكريا جهرس على أداء المؤسسة القوي قائلاً: «لقد حققت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال العام 2010 إنجازات جيدة على عدة محاور، من حيث ارتفاع مستويات الربحية، وتعزيز القاعدة الرأسمالية، وتحسين معدلات السيولة والرافعة المالية، وتخفيض معدلات المخاطر، وبموازاة التحسين في مؤشرات الأداء المالية، فقد قامت المؤسسة بإضافة العديد من المشاريع المهمة لحفظتها الاستثمارية وانتهت من تنفيذ عدة مبادرات ساهمت بدورها في التوظيف الأمثل لموارد المؤسسة، وتدعيم نظم الرقابة على المخاطر والارتفاع بنظم الحوكمة بشكل عام على نحو يؤكد تميز مؤسسة الخليج للاستثمار كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة، وتطلعا إلى المستقبل، فإنني أتوقع أن الأسس المتينة للمؤسسة ستتمكنها من تحقيق المزيد من الإنجازات المستقبلية».

وقد ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية لعام 2010 بنسبة 46% لتصل إلى 223 مليون دولار والتي تحسنت من العوائد الجيدة لأنشطتها الرئيسية، كما تم تعزيز القاعدة الرأسمالية للمؤسسة بمبلغ يعادل 367 مليون دولار يتمثل في الأرباح المحققة وأرباح تقييم الاستثمارات، حيث ارتفعت حقوق المساهمين في نهاية العام إلى مستوى 2117 مليون دولار أي بمعدل زيادة نسبتها 21% مقارنة بالعام الماضي، ولقد أسهمت كل من القاعدة الرأسمالية القوية مع جودة أصول المؤسسة في تعزيز معدل الشريحة الأولى لكفاءة رأس المال عند مستوى 30%.

ومما يجدر ذكره أن الرافعة المالية قد بلغت مستويات متخفضة عند نسبة قدرها 2,7 مرة الأمر الذي يعكس انخفاض معدلات المخاطرة. وفي نهاية العام احتفظت المؤسسة بمعدلات سيولة مرتفعة في صورة أرصدة نقدية بالبنوك يبلغ 654 مليون دولارا، علاوة على استثمارات سائلة أخرى تزيد على 3000 مليون دولار. وعلق الرئيس التنفيذي للمؤسسة هشام الرزوقي على هذه النتائج قائلاً: «لقد كان عام 2010 من الأعوام الجيدة للمؤسسة بمقاييس عدة، فقد تأكدت مرة أخرى مرونة المؤسسة وقدرتها على اجتياز التحديات والمصاعب التشغيلية خلال العامين السابقين من خلال استمرار تحقيق معدلات ربحية جيدة جنباً إلى جنب مع تدعيم المركز المالي، وإنه لن دواعي السرور أن تحقق جميع أنشطة المؤسسة أداء طيباً خلال عام 2010 بما يزيد على العوائد المستهدفة وفي ظل الإطار المحدد للرقابة على المخاطر، فبالإضافة إلى التحسين في مؤشرات الأداء المالية، فقد نجحت المؤسسة في التوسع في أنشطتها في المنطقة، واستشرافاً للمستقبل، فإنني على يقين بأن القاعدة الراسخة التي تقف عليها ستؤهلنا للانطلاق نحو تحقيق أهدافنا بما يعود بالنفع على الدول المساهمة ومنطقة الخليج التي نخدمها».

## دعوة للمشاركة

### مؤتمر الكويت لمعالجة النفايات الالكترونية

Kuwait conference for electronic waste treatment

www.kw-e-wastetreatment.com

تحت رعاية وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية

## معالي الدكتور / فاضل صفر

الفترة 18-19 ابريل 2011  
في فندق كراون بلازا

الشريك الاستراتيجي: شركة الاستشارات الهندسية والبيئية

الراعي الاعلامي: **الانباء السياسية النهار**

الدعم: وزارة الأشغال العامة وبلديات الكويت، الهيئة العامة للتخطيط، UNDP، الكويت، وزارة الأشغال العامة وبلديات الكويت

للتسجيل ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال على: Tel: 24746400 - 99923966 - 97547544 Fax: 24746400  
info@alsour-center.com www.alsour-center.com

الانسور سينتر  
For Conferences & Exhibitions

## صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	17 مارس 2011
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.63587
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-9.62%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	-9.84%

nbkcapital.com

## شركة البلاد للإستثمار العقاري

### شركة مساهمة كويتية مقفلة

## دعوة المساهمين

### لحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية

#### للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31

يسر مجلس إدارة شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك (مقفلة) دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمزمع عقدهما على التوالي في تمام الساعة 11 من صباح يوم الاثنين الموافق 2011/4/11 في قاعة الاجتماعات بمبنى وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (أ) مجمع الوزارات وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال التالي:

**أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية**

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير مراقب الحسابات السادة/ البرزيع وشركاهم عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
- 3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليه.
- 4- مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليها.
- 5- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من 55,000,000 د.ك (خمسة وخمسون مليون دينار كويتي) ليصبح 72,350,594 د.ك (إثنان وسبعون مليوناً وثلاثمائة وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي) أي بزيادة قدرها 17,350,594 د.ك (سبعة عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي) زيادة نقدية وذلك عن طريق طرح عدد 173,505,940 سهم (مائة وثلاثة وسبعون مليوناً وخمسمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وأربعون سهماً) للإكتتاب بقيمة اسمية قدرها (100) مائة فلس كويتي وعلاوة إصدار قدرها (1) واحد فلس كويتي مع تنازل مساهمي الشركة الحاليين عن حقمهم في الأولوية بالإكتتاب بأسهم زيادة رأس المال لصالح مساهمي شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) وشركة أجوان الخليج العقارية (أجوان) الذين سبق وأن أبدوا رغبتهم في الإكتتاب بأسهم زيادة رأس المال، وتقويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط والشروط لاستدعاء رأس المال والتصريف بكسور الأسهم الناتجة.
- 6- الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة.
- 7- موافقة الجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
- 8- إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بكافة التصرفات القانونية خلال السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
- 9- الموافقة على تقويض مجلس إدارة الشركة ببيع وشراء عقارات الشركة ورهنها وعقد القروض وإعطاء الكفالات وفتح الحسابات داخل وخارج دولة الكويت، وذلك بما تقتضيه مصلحة الشركة.
- 10- تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 11- تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

**ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية**

- 1- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من 55,000,000 د.ك (خمسة وخمسون مليون دينار كويتي) ليصبح 72,350,594 د.ك (إثنان وسبعون مليوناً وثلاثمائة وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي) أي بزيادة قدرها 17,350,594 د.ك (سبعة عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي) زيادة نقدية وذلك عن طريق طرح عدد 173,505,940 سهم (مائة وثلاثة وسبعون مليوناً وخمسمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وأربعون سهماً) للإكتتاب بقيمة اسمية قدرها (100) مائة فلس كويتي وعلاوة إصدار قدرها (1) واحد فلس كويتي مع تنازل مساهمي الشركة الحاليين عن حقمهم في الأولوية بالإكتتاب بأسهم زيادة رأس المال لصالح مساهمي شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) وشركة أجوان الخليج العقارية (أجوان) الذين سبق وأن أبدوا رغبتهم في الإكتتاب بأسهم زيادة رأس المال، وتقويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط والشروط لاستدعاء رأس المال والتصريف بكسور الأسهم الناتجة.
- 2- الموافقة على تعديل نص المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة برأس مال الشركة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة كالتالي:-

**النص قبل التعديل:**

حُدد رأس مال الشركة بمبلغ 55,000,000 د.ك (خمسة وخمسون مليون دينار كويتي) أي ما يعادل 550,000,000 سهم (خمسمائة وخمسون مليون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم عينية ونقدية.

**النص بعد التعديل:**

حُدد رأس مال الشركة بمبلغ 72,350,594 د.ك (إثنان وسبعون مليوناً وثلاثمائة وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي) أي ما يعادل 723,505,940 سهم (سبعمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وخمسمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وأربعون سهماً) قيمة كل سهم (100) مائة فلس كويتي وجميع الأسهم عينية ونقدية.

3- الموافقة على إضافة أغراض جديدة للشركة بإضافتها للمادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي

لزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الأرقام التالية: 22445458 - 22418849 - فاكس: 22469838

مجلس الإدارة